

إسرائيليات

سمير صرّاص

وقائع انقلاب حزب العمل على اتفاق أوسلو

بانتخاب حزب العمل قائمة مرشحيه لانتخابات الكنيست السادس عشر وإعلان برنامجه السياسي الجديد، يكون قد دخل عهداً جديداً يمكن وصفه بعهد "ما بعد أوسلو". ومن أبرز سمات هذا العهد غياب معظم رموز اتفاق أوسلو، أي قياديي الحزب الذين ارتبطت أسمائهم بالاتفاق، عن قائمة مرشحيه للكنيست، وحذف مصطلح أوسلو من برنامجه السياسي. لم يتضمن البرنامج الجديد كلمة واحدة عن الاتفاق، وخلت التصريحات والمواقف السياسية التي أدلى بها مسؤولو الحزب والمتحدثون باسمه قبيل الانتخابات من أية إشارة إليه. وهكذا يكون اكتمل انقلاب الحزب على اتفاق أوسلو، الذي بدأ في عهد رئيسه الأسبق إيهود براك، وترسخ عبر التغيرات التنظيمية والسياسية التي مر بها خلال السنتين الماضيتين، وعبر التغيرات التي نجمت عن استعداداته الداخلية الأخيرة للانتخابات. وأصبح هذا الانقلاب جلياً في بنيته القيادية الحالية، وفي خطه السياسي المعتمد.

يقوم الخط السياسي الجديد لحزب العمل، كما أقر في برنامجه الانتخابي، على مبدأ الانفصال الأحادي عن الفلسطينيين مع احتفاظ إسرائيل بالمناطق التي تعتبرها حيوية من الضفة الغربية، سواء باتفاق مع الطرف الفلسطيني، إذا وافق على خريطة الحزب الجديدة، أو من دون اتفاق معه، إذا رفضها. وإذا كان التصور الإسرائيلي لاتفاق أوسلو قد بني على الانفصال عن الفلسطينيين باتفاق سياسي يؤدي إلى تعيين حدود نهائية، والتفاهم على جميع القضايا الخلافية عن طريق حل تفاوضي يؤدي إلى إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، فإن خط الحزب الجديد يمثل انتقالاً من تصور الحل التفاوضي إلى تصور الحل المفروض. إن هذا التصور المتشدد يعبر، في مجمله، عن

محاولة للقفز على الواقع القائم، الذي حاول اتفاق أوصلو التعامل معه، ولا يعدو كونه محاولة للهروب إلى الأمام، ولإجهاض مشروع الدولة الفلسطينية. ولذا من المتوقع أن تشهد العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية تصعيداً في التوتر في عهد أية حكومة قد يؤلفها حزب العمل في المستقبل المنظور.

على الرغم من محاولة حزب العمل الظهور بمظهر الحزب المتجدد، الذي أتى بزعيم جديد وبطرح سياسي مبتكر للحل يتخلله بعض المواقف التي تبدو في ظاهرها مرنة للغاية، فإن فكرة الفصل الأحادي، وجوهرها فرض واقع جيوسياسي جديد يضمن المصالح الإسرائيلية كما يراها الطرف الإسرائيلي، ليست جديدة؛ إذ كانت تبلورت في عهد براك، الذي عمل منذ وقت مبكر على أن يتبنى الحزب هذا التصور بدلاً من مسار أوصلو، والذي كان عهداً في سياق استعداداته لمفاوضات كامب ديفيد في سنة 2000، إلى فريق برئاسة نائب وزير الدفاع في حينه، إفرايم سنييه، بإعداد خطة للفصل الأحادي كي يصار إلى تطبيقها في حال فشل المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، أو بالأحرى في حال فشل إسرائيل في حمل الجانب الفلسطيني على توقيع معاهدة إنهاء الصراع وفق الشروط التي عرضها براك في المفاوضات المشار إليها أعلاه. وقد أعلن إنجاز الخطة، التي أطلق عليها اسم "متسوديم"، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2000. وشرح سنييه، في حينه، هدفها بقوله: "الفكرة هي أننا إذا لم نتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، فسنحاول تشكيل الواقع هنا بصورة أقرب ما تكون إلى ما نود تحقيقه من خلال اتفاق".⁽¹⁾ ومنذ ذلك الحين حتى الانتخابات الرئاسية التي تنافس خلالها إيهود براك مع أريئيل شارون في 6 شباط/فبراير 2001 بشأن رئاسة الحكومة، نُشرت تفاصيل كثيرة عن الخطة، وشكلت محور البرنامج السياسي الذي خاض براك الانتخابات على أساسه.⁽²⁾

يتضح من التفاصيل التي نشرت عن الخطة أنها تقوم على تقسيم المناطق المحتلة إلى مناطق تنوي إسرائيل ضمها إليها وتكون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، ومناطق أخرى تُترك للفلسطينيين، لكن تكون تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، ويفصل بين هذه وتلك سياج أمني مرن يمكن أن تجري تعديلات عليه وفقاً للتطورات. كما يتضح أن هناك ضمن المناطق التي تنوي إسرائيل ضمها إليها

مساحات من المنطقة أ التي كانت خاضعة وقتئذ للسيطرة الفلسطينية الكاملة، وأنه لن تسلم إلى الفلسطينيين مناطق أخرى خلافاً لما كانت تسيطر عليه. ونورد فيما يلي تفصيلات عن الخطة نشرتها صحيفة "جيروزالم بوست" في حينه، نقلاً عن مصادر ساهمت في إعداد الخطة، كما يبدو:

"ستدخل إسرائيل من جديد، فعلاً، أجزاء غير أهلة من المنطقة أ، الخاضعة اليوم لسيطرة فلسطينية كاملة. وسينتشر الجيش الإسرائيلي على امتداد حدود مرنة، وستربط دباباته في نقاط رئيسية، وسيجري بين حين وآخر إعادة تقويم لتلك الحدود وفقاً للضرورات الأمنية.

"ومع الوقت، سيصبح لهذه الحدود طابع دائم، وستصبح حدوداً رسمتها إسرائيل من جانب واحد بناء على تقديرات الحكومة للحد الأدنى من متطلباتها الأمنية، وستخللها نقاط عبور مراقبة، وسيقام سياج على امتدادها.

"هذه العملية، كما يقول براك، قد تستغرق عدة أعوام. وستكون نتيجتها فصلاً مفروضاً، الفلسطينيون على جانب من السياج، وإسرائيل على الجانب الآخر..."⁽³⁾

في الإمكان الاستنتاج من ذلك أن السيناريوهات الأولى لاجتياح المناطق التي كانت خاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية قد وضعت في عهد حكومة براك. كما أن في الإمكان الاستنتاج من قراءة دقيقة للتصريحات العدائية التي أدلى بها براك في إثر مفاوضات كامب ديفيد، أن الخطط التي طبقت لاحقاً لقمع الانتفاضة الفلسطينية قد وضعت هي الأخرى في الفترة نفسها. فهذه التصريحات تدل على أن الهدف منها لم يكن التنصل من المسؤولية عن فشل المفاوضات وإلقائها على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية فحسب، بل أيضاً تحريض الجمهور الإسرائيلي وتوحيده وتعبئته للإجهاد على الانتفاضة. وربما في الإمكان الاستنتاج أيضاً أن فكرة حكومة الوحدة الوطنية كانت في ذهن براك منذ تلك الفترة. ويعزز ذلك إشارة إلى الموضوع في مقابلة نادرة أجرتها معه إحدى محطات التلفزة الإسرائيلية بعد ابتعاده عن المسرح السياسي: "إن مفاوضات كامب ديفيد هيأت الشعب لحكومة الوحدة، وأعدته لحرب إجماع ضد الانتفاضة. كما أن الانسحاب من لبنان حال دون نشوء جبهة إضافية كان من شأنها أن تجعل الحرب في المناطق [المحتلة] صعبة، بل حتى مستحيلة."⁽⁴⁾

على الرغم من استخدامنا تعبير "الانقلاب" لوصف التحول الذي طرأ على حزب العمل منذ فشل مفاوضات التسوية النهائية واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، فإن هذا "الانقلاب" لم يتم بين عشية وضحاها، وإنما استغرق فترة من الوقت شهد الحزب خلالها خلافات وانقسامات داخلية وتصورات ومواقف سياسية متباينة. غير أنه يمكن القول إن الجسم الأساسي من الحزب تبني مواقف براك، وأدار ظهره لاتفاق أوسلو في وقت مبكر، وسارع إلى دخول حكومة وحدة وطنية مع الليكود في آذار/مارس 2001. وبحلول ربيع سنة 2002، كان حزب العمل - بأجنحته كافة - قد تبني خطة الفصل، وإن استمرت في صفوفه تباينات، هي في رأينا غير جوهرية، فيما يتعلق ببعض بنودها.

من أهم الطروحات التي تردت في أروقة حزب العمل، والتي عبر عنها بشكل أساسي وزير الخارجية في عهد حكومة براك، شلومو بن - عمي، الذي كان من أبرز مؤيدي اتفاق أوسلو ثم من أوائل المنقلبين عليه، فكرة الفصل على أساس تسوية دولية تُفرض على طرفي الصراع فرضاً. وكان بن - عمي، الذي ترأس الفريق الإسرائيلي للمفاوضات في محادثات كامب ديفيد وطابا، من أبرز الناطقين الإسرائيليين الذين اشتركوا في حملة التحريض على السلطة الوطنية ورئيسها، وتزوير المواقف الفلسطينية التي طرحت خلال المفاوضات. وعلى الرغم من استقالته لاحقاً من حزب العمل، احتجاجاً على مشاركة الحزب في حكومة شارون وإصراره على البقاء فيها، فإن الأفكار التي عبر عنها، وشاركه فيها عدد من قادة الجناح المعتدل في الحزب، تبقى مهمة، كونها تدعو إلى تغطية دولية لخطة الفصل.

ولقد شرح بن - عمي وجهة نظره هذه في مقابلة مع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، إذ قال: "في ظل الحريق المنذر الآن، لا مفر من تسوية مفروضة فرضاً. ويجب دعوة الرئيس بوش والأوروبيين إلى تطبيق اتفاق فصل منظم بيننا وبين الفلسطينيين، برعاية القوى العظمى".⁽⁵⁾ ووفقاً لبن - عمي، فإن لهذه الرعاية، التي من المفترض أن توفر الشرعية الدولية للتسوية العتيدة، طابعاً ودوراً مختلفين عن طابع ودور الرعاية الدولية التي ينادي بها الجانب الفلسطيني: "عرفات يريد تسوية دولية تقوم

على ما يصفه — (الشرعية الدولية)، وفقاً لكل قرارات الأمم المتحدة التي اتخذت على مدى الزمن؛ ودلالة ذلك هي تدمير دولة إسرائيل. إنني طبعاً أعارض تسوية مفروضة على هذا الأساس. ما يجب عمله هو فرض اتفاق مبني على صيغة متفق عليها سلفاً. وأنا أقترح ما يسمى (صيغة الرئيس كلينتون)، التي تنطوي من ناحيتنا على اعتراف بالسيادة الإسرائيلية على جميع الأحياء السكنية اليهودية في القدس والحائط الغربي وقدس الأقداس، كما تنطوي على القبول بمبدأ الكتل الاستيطانية، ورفض حق العودة... يجب تحويل هذه الصيغة، بقرار من مجلس الأمن، إلى التفسير المتفق عليه للقرار رقم 242، وفرض أسسها على الأطراف من دون مفاوضات.⁽⁶⁾

في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2001، عرض عضو الكنيست شلومو بن - عمي وحاييم رامون، في مؤتمر صحافي، خطة مبلورة للفصل الأحادي بدعم دولي، قائلين إن على إسرائيل التوجه إلى الأسرة الدولية لدعم خطة الفصل، التي ستكون مرحلة على طريق الاتفاق الدائم. وبناء على الخطة: سيبقى 80٪ من المستوطنين في إسرائيل؛ وستشرف قوات المساندة الدولية على المعابر الحدودية؛ وستشكل القوة الدولية، برئاسة الولايات المتحدة، حاجزاً بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل؛ وإذا لم تحظ الخطة بدعم دولي تنفذ إسرائيل خطة الفصل الأحادي، وتوضح للإدارة الأميركية أنها على استعداد لدخول مفاوضات بشأن التسوية الدائمة بناء على صيغة الرئيس كلينتون؛ وفي حال لم تؤيد السلطة الفلسطينية هذه الخطة، يدعم حزب العمل، بحسب قول رامون، احتلال المناطق وتقويض السلطة الفلسطينية.⁽⁷⁾

تبني هذه الأفكار عدد من "يساريي" حزب العمل وبعض القوى والشخصيات التي تسمى معسكر السلام، وضمنها رئيس حركة ميرتس، عضو الكنيست يوسي سريد، وأصبحت بمثابة قاسم مشترك يلتف حوله أنصار أوصلو السابقون. وفي إثر اجتياح مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في العملية العسكرية الكبرى التي عرفت باسم "الصور الواقي"، باتت هذه الأفكار تطرح في مقابل أفكار معسكر اليمين التي دعت إلى إعادة السيطرة الإسرائيلية على المناطق المحتلة. وفي هذا الصدد، ثمة دلالة خاصة لموقف يوسي بيلين، المهندس الأول لاتفاق أوصلو، والذي بقي من أقوى المدافعين عنه حتى فترة متأخرة. في البداية، كان بيلين يبدي معارضة شديدة لأفكار الفصل

الأحادي والتدويل، لكنه أيضاً بدّل موقفه. وقد لخص أحد كتّاب صحيفة "هآرتس"، ألوف بن، موقف بيلين بقوله: "في الوضع الحالي، يؤيد بيلين نشر (قوة دولية مهمة) تحل محل السلطة الفلسطينية وتحافظ على الهدوء. وإذا عاد اليسار إلى السلطة، يقترح بيلين فترة عام للمفاوضات. وإذا ما وصلت هذه المفاوضات إلى طريق مسدود يستعاض عنها بالفصل أو التدويل." (8) وفي وقت لاحق، عبر بيلين عن تأييده فكرة الفصل في مقالة نشرها في صحيفة "هآرتس": "خلال فترة ولاية الكنيست المقبل، سوف يجري أخيراً تعيين الحدود بين إسرائيل والفلسطينيين. وإذا وجدنا صعوبة في التوصل إلى حدود متفق عليها، سنعين نحن الحدود من طرف واحد، وفقاً لاعتباراتنا." (9)

خلال الأشهر اللاحقة، بين ربيع سنة 2002 ونهاية السنة نفسها، فقدت مشاريع الفصل الأحادي المستند إلى دعم دولي زخمها، وأقر حزب العمل، في مؤتمره الذي عقد في تموز/يوليو 2002، المشروع الذي وضعه رئيس الحزب بنيامين بن - إيلعيزر، وتبناه برنامجاً سياسياً له، وهزمت كل المشاريع البديلة التي قدمت إلى المؤتمر. ويتضمن البرنامج الذي أقره المؤتمر ثلاثة بنود: "مكافحة الإرهاب، وبناء جدار فاصل، وإبداء الاستعداد لمفاوضات سياسية مع الفلسطينيين على أساس صيغة كلينتون، التي قدمت إلى الطرفين في مؤتمر كامب ديفيد، وعلى أساس أجزاء من المبادرة السعودية. أمّا المبادئ الأساسية للبرنامج فهي: دولتان لشعبين؛ إخلاء معظم المستوطنات في إطار تسوية دائمة؛ نقل الأحياء السكنية العربية في القدس الشرقية إلى [سيطرة] الفلسطينيين؛ إقامة نظام دولي خاص في منطقة الأماكن المقدسة في العاصمة." (10) وكان من جملة المشاريع التي رفضها المؤتمر، مشروع رامون/بن - عمي الأنف الذكر، والداعي إلى الانفصال الأحادي برعاية دولية وتفكيك بعض المستعمرات المنعزلة، حتى قبل التوصل إلى تسوية نهائية. وقد مني هذا التوجه بمزيد من التراجع في إثر استقالة عضو الكنيست بن - عمي، في صيف سنة 2002، من حزب العمل احتجاجاً على تمسك بن - إيلعيزر بحكومة الوحدة برئاسة شارون، وهزيمة أنصار أوصلو السابقين في الانتخابات الحزبية الداخلية.

بدا عمار متسناح، فور ترشحه لرئاسة حزب العمل، أنه يمثل جديداً في المسرح

السياسي الإسرائيلي، واكتسحت شعبيته صفوف حزب العمل خلال فترة قياسية، على الرغم من أنه لم يكن شخصية معروفة من أكتريّة أعضاء الحزب. وقد بنى متسنان شعبيته على نقد مشاركة حزب العمل في حكومة الليكود، معبراً بذلك عن استياء قطاعات واسعة في الحزب من هذه المشاركة، وأطلق عدة تصريحات مثيرة بدت غير مألوفة في اللغة السياسية الرائجة في إسرائيل. وخيّل لبعض الوقت أن القوى المعارضة لتيار بن - إيعيزر، أي تلك التي كانت لا تزال تسمى قوى السلام داخل الحزب، قد استجمعت قواها، وأنها ربما تنجح في تغيير المسار الذي دفع بن - إيعيزر الحزب إليه.

وكان الأمر اللافت في تصريحات متسنان إعرابه عن الاستعداد للتفاوض مع القيادة الفلسطينية الحالية على أساس التفاهات التي جرى التوصل إليها في مراحل سابقة من المفاوضات، وعزمه على إزالة المستعمرات في قطاع غزة فور انتخابه لرئاسة الحكومة، وعلى الانسحاب من الجزء الأكبر من الضفة الغربية خلال عام. واعتُبرت هذه التصريحات جريئة جداً، ولا سيما أن قيادة حزب العمل، بمن فيها شمعون بيرس، باتت تتبنى موقفاً معارضاً للتفاوض مع الرئيس عرفات، وتدعو إلى التفاوض مع قيادة فلسطينية بديلة. كما أن حزب العمل أعلن تأييده للانسحاب من بعض المستعمرات المنعزلة في الضفة الغربية، شرط أن يكون الانسحاب في إطار تسوية سياسية نهائية. إلا أن خطة العمل السياسية - الأمنية، التي أتى بها متسنان، لم تكن مختلفة كثيراً عن طروحات التيار المركزي في الحزب. وتتلخص هذه الخطة، كما أوردتها صحيفة "هآرتس"، فيما يلي:

● "إخلاء شامل، من دون تأجيل، لقطاع غزة.

● "دعوة القيادة الفلسطينية، على الفور، إلى استئناف مفاوضات السلام على أساس التفاهات التي جرى التوصل إليها في المراحل السابقة من

المفاوضات، بروح تفاهات نسيبة - أيالون* والمبادئ المتضمنة في مشروع

(*) أنظر: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 52، خريف 2002، ص 216. وقد تضمنت التفاهات بنوداً أثارت انتقادات

بنيامين بن - إلعيزر.

- "إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، فستعين حدود أمنية في الضفة خلال عام واحد. لن تبقى أية مستوطنة يهودية شرقي هذا الخط. أما الكتل الاستيطانية الكبيرة فستكون على جانبه الغربي.
- "ستوضع للقدس ترتيبات تضمن ألا تكون أكثرية سكانها الفلسطينيين خاضعة لسيطرة إسرائيلية."⁽¹¹⁾

حقق متسناع مفاجأة كبرى بحصوله على تأييد أكثرية ساحقة من أعضاء حزب العمل في انتخابات رئاسة الحزب التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، إذ حصل على ما نسبته 53.9% من أصوات المقتربين، بينما حصل بن - إلعيزر على 38.17%، والمرشح الثالث حاييم رامون على 7.24%.⁽¹²⁾ غير أن نتائج انتخابات قائمة مرشحي حزب العمل للكنيست شكلت ضربة قوية للقوى المعتدلة في الحزب، إذ حصلت على نسب تأييد متدنية أدرجتها في أماكن متأخرة من القائمة، الأمر الذي يعني إبعاد قاداتها عن المراتب القيادية واستبعادهم عن عضوية الكنيست. ويبرز بين هؤلاء يوسي بيلين وياعيل دايان وتسيلي ريشف (رئيس حركة السلام الآن سابقاً). وقد أدرج يوسي بيلين في المكان 38 من القائمة، بعد أن كان فاز بالمكان الثاني في انتخابات سنة 1999. ولعل في ذلك دلالة على مدى التغير الذي مر به الحزب، وعلى النظرة التي بات يرى بها اتفاق أوسلو ورموزه. وفي المقابل، تعززت مكانة مؤيدي بن - إلعيزر في قائمة المرشحين وأدرجوا في مراتب متقدمة من القائمة، وهو ما يعني أنهم سيتمتعون بالأكثرية داخل كتلة حزب العمل في الكنيست، وبالتالي سيكون لهم وزن كبير في توجيه سياسته.

عبرت نتائج الانتخابات الداخلية، كما وصفها عوزي برعام، الأمين العام للحزب سابقاً، عن رغبة أوساط الحزب في "التوجه إلى وسط الخريطة السياسية"، معتبراً أن تصفية المعتدلين تعد "تنكراً لطريق الحزب وقيمه."⁽¹³⁾ ورأى غدعون سامت، المعلق السياسي في "هآرتس"، أن صعود متسناع المفاجئ يجب ألا يعزى إلى أفكاره المعتدلة،

واسعة في الأوساط الفلسطينية، ولا سيما البندين المتعلقين باللاجئين والقدس.

وإنما إلى شعور أوساط الحزب بأنها بحاجة إلى اسم جديد يملأ الفراغ الذي نشأ في قيادة الحزب في عهد بن - إليعيزر، الذي قاده نحو التدهور. أمّا انخفاض التأييد للمعتدلين فيعود إلى أن أوساط الحزب "شعرت بأن خوض الانتخابات مع الذين لا يبالغون في التحدث بلغة السلام يوفر ضماناً أكبر [للحزب] في المناخ الإسرائيلي السائد".⁽¹⁴⁾ وإذا كان حزب العمل اعتبر، فيما مضى، اتهامه بأنه "ليكود ب" نوعاً من الافتراء والتجني، فإنه لم يعد من المستهجن أن يتباهى بن - إليعيزر، خلال معركة التنافس بشأن رئاسة الحزب، قائلاً: "لا يمكن لأحد من مرشحي اليسار أن يهزم شارون أو نتنياهو إلا أنا، لأن الناس يعتبرونني ليكوداً ثانياً".⁽¹⁵⁾

وحتى رئيس الحزب الجديد، عمram متسناع، حاول أن ينأى بنفسه عن الخط الذي يمثله المعتدلون، على الرغم من تشابه مواقفه مع مواقفهم في الكثير من القضايا. فهو يقول في مقابلة صحافية معه: "يبدو لي أن الجمهور الإسرائيلي على درجة من الفطنة والتجربة تجعله يفهم أنني لست بيلين... إنني آت مع تجربة رجل عسكري. وسأحارب الإرهاب بلا هوادة".⁽¹⁶⁾ وبعد أن ترك بيلين حزب العمل وانضم إلى حركة ميرتس، علق متسناع على هذا الأمر بقوله: "لعل تركه الحزب يزيد في إدراك الناس أن حزب العمل تحول إلى حزب وسط، ولربما ينطوي تركه على فائدة أكبر".⁽¹⁷⁾

وقد جاء البرنامج السياسي الذي تبناه حزب العمل عشية الانتخابات معبراً عن الخط المركزي الذي يحكم الحزب:

"(1) المفاوضات السياسية ستجرى من خلال كفاح حازم ضد العنف والإرهاب،

ومحاربة دوافع الإرهاب، من أجل ضمان أمن دولة إسرائيل ومواطنيها.

"(2) سيسعى حزب العمل لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين بهدف التوصل

إلى حل يؤدي إلى إنهاء الصراع.

"(3) أسس الاتفاق الدائم هي كما يلي:

(أ) دولتان لشعبين يعيشان بسلام جنباً إلى جنب؛

(ب) الحدود بين الدولتين ستتقرر في المفاوضات بين الطرفين؛

(ج) الكتل الاستيطانية الكبرى ستضم إلى دولة إسرائيل. والمستوطنات في

يهودا والسامرة، التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية المضمومة، سيتم إخلاؤها.

”(4)(أ) القدس، بأحيائها السكنية اليهودية كافة، هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل؛

(ب) في البلدة القديمة وفي ”الحوض المقدس” سيُطبق نظام خاص يعبر عن خصوصية المكان بالنسبة إلى الأديان الثلاثة؛

(ج) الأماكن المقدسة لليهودية ستبقى تحت سلطة إسرائيلية.

”(5) مشكلة اللاجئين ستجد حلاً لها من خلال تسوية منطقية، بمشاركة دول المنطقة والأسرة الدولية، لكن من دون منح [الفلسطينيين] حق العودة.

”(6) الانفصال عن الفلسطينيين:

(أ) في حال عدم التوصل إلى اتفاق سياسي، ستعمل الحكومة الإسرائيلية على الانفصال عن الفلسطينيين عن طريق تعيين حدود أمنية؛

(ب) سيقدم حزب العمل، بمبادرة منه، ووفقاً لاعتبارات أمنية، بديلاً يتمثل في خطة انفصال أحادي عن الفلسطينيين؛

(ج) ستؤدي هذه الخطة إلى إنهاء السيطرة على شعب آخر؛

(د) سيتم إخلاء مستوطنات منعزلة في منطقة يهودا والسامرة (ولا سيما في غزة)؛

[.....].”(18)

إذاً، على الرغم من التغيرات التي مر بها حزب العمل منذ عهد رئيسه الأسبق إيهود براك، والتي كانت سمتها الأبرز – كما أسلفنا – الانتقال من السعي لحل تفاوضي إلى السعي لحل مفروض، فإن سياسة الحزب ما زالت ترمي، في المحصلة، إلى تحقيق الغاية نفسها، بالتفاوض أو بفرض الأمر الواقع. وفي هذا الشأن، ليس هناك أي مغزى عملي للشعار الإعلامي الذي يرفعه الحزب: ”دولتان لشعبين”، لأن ما يطرحه الحزب بالنسبة إلى الفلسطينيين أبعد ما يكون عن الدولة، أو حتى عن الكيان القابل للبقاء. ولعل أهم ما يلخص توجهاته للمرحلة المقبلة، ويضع النقاط على الحروف بصورة

أوضح، خطة أعدّها طاقم من الخبراء برئاسة اللواء احتياط داني يتوم، الذي شغل منصب رئيس الطاقم السياسي الأمني التابع لعمرام متسناع خلال الحملة الانتخابية، وهي الآن في المراحل الأخيرة من إقرارها. تفصل هذه الخطة خريطة متسناع للانسحاب من طرف واحد، الذي أعلن أنه سينفذه بعد عام في حال توليه رئاسة الحكومة وعدم وصول المفاوضات مع الفلسطينيين إلى تسوية سياسية.

وتنص الخطة على احتفاظ إسرائيل بـ 35% من الأراضي المحتلة: 15% منها مستعمرات مع مجالها الحيوي؛ 20% منطقة أمنية في غور الأردن؛ 65% تترك للفلسطينيين. ويرابط الجيش الإسرائيلي في غور الأردن، ويسيطر سيطرة تامة على المعابر الحدودية من مناطق السلطة الفلسطينية وإليها. ويبقى المجالان الجوي والبحري تحت سيطرة إسرائيل. وتبقى القدس تحت سيطرة إسرائيلية كاملة، مع ضمان حرية العبادة في الأماكن المقدسة كافة. (لمزيد من التفصيلات، أنظر أدناه ما أورده صحيفة "معاريف" عن الخطة).

الخطوط العريضة

لخطة متسناع*

سيحتفظ الفلسطينيون بـ 65% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، أي أكثر بـ 23% من مساحة المناطق أ، ب، التي من المفترض أن تكون تحت سيطرتهم الآن، بعد أن ينفذ متسناع عملية "إعادة انتشار" ثلاثة تعادل مساحتها 23%.

وستحتفظ إسرائيل بـ 35% من الأراضي، التي ستشمل نوعين من المناطق: 15% منطقة كتل استيطانية، و20% منطقة أمنية واسعة في غور الأردن. وسيبقى 160.000 مستوطن في أماكنهم، وسيتم إجلاء نحو 35.000 مستوطن إلى الكتل الاستيطانية، أو إلى داخل إسرائيل.

وفي منطقة الكتل الاستيطانية، التي ستحتفظ إسرائيل بسيطرة كاملة عليها، سيبقى نحو 55.000 فلسطيني. وسيواصل الباقون، نحو 1.800.000 نسمة، الإقامة

(*) المصدر: بن كسبيت، "دولة متسناع الفلسطينية"، "معاريف"، 20/12/2002.

بالمناطق التي ستتخلى إسرائيل عنها، من دون أن يكون لهم أي احتكاك بالجيش الإسرائيلي.

يفترض متسناح في خطة عمله أن الجانب الفلسطيني لن يقبل بهذه الخطة وسيعتبرها كارثة. وبناء على ذلك، سيستخدمها وسيلة لدفع المفاوضات التي سيجريها خلال العام الأول من حكمه قُدماً. وفي إطار الخطة، ستربط إسرائيل في غور الأردن، وتسيطر سيطرة تامة على المعابر الحدودية كافة. وسيبقى المجال البحري والمجال الجوي والمجال الكهربومغناطيسي للمناطق الفلسطينية تحت سيطرة إسرائيل. وستبقى القدس تحت سيطرة إسرائيلية كاملة [مع ضمان] حرية العبادة الكاملة في الأماكن المقدسة جميعاً. وسيستكمل بناء أطواق رقابة وسيطرة حول العاصمة للمحافظة على المصالح الإسرائيلية. ويعتقد متسناح أنه عندما يعلم الفلسطينيون بعزمه على تطبيق هذه الخطة في كانون الثاني/يناير 2004، فسيحثهم ذلك على إبداء مرونة تجاه خطة كلينتون وتجاه إنهاء الصراع.

إن الكتل الاستيطانية التي ستحتفظ إسرائيل بها في إطار هذا الفصل معروفة وكثيفة: كتلة عتسيون [جنوبي بيت لحم]؛ كتلة حنينيت - شيكد [بين جنين وطولكرم]؛ كريات أربع متصلة بالنقب عن طريق معبرين (المستعمرة اليهودية داخل الخليل سيتم إخلاؤها)؛ القدس متصلة بالغور حتى منطقة أريحا؛ كتلة أريئيل [جنوبي نابلس]. ومن مفترق تبواح شرقاً [شمالي رام الله] وصولاً إلى غور الأردن، ستحتفظ إسرائيل بمحاور حركة حيوية (طرق أمنية)، لكن لا بالمنطقة نفسها.

هذه الكتل أكبر وأوسع من مختلف خرائط الانسحاب التي طرحت في كامب ديفيد. ويعتقد متسناح أنه حتى لو شرع في تطبيق هذا الفصل، فسيكون في الإمكان دائماً استئناف المفاوضات في وقت ما، عندما تصبح الظروف مؤاتية. وعندئذ سيصبح من الممكن خفض الكتل الاستيطانية بمقدار كبير في إطار تسوية شاملة. ■

المصادر

- (1) موقع *Jerusalem On-Line Observer* في الإنترنت:
<http://users.actcom.co.il/jeronline/nnews.htm>
- (2) أنظر مثلاً: *The Jerusalem Post*, December 26, 2000; "هآرتس"، 2001/1/15.
- (3) Leslie Susser, "Which Way Forward Now?"
 موقع *The Jerusalem Report* في الإنترنت: <http://www.jrep.com>
- (4) شالوم يروشلمي، "سأعود إن دعت الحاجة"، "معاريف"، 2002/7/5.
- (5) "يديعوت أحرونوت"، 2001/7/20.
- (6) المصدر نفسه.
- (7) المصدر نفسه، 2001/10/25.
- (8) ألوف بن، "احتلال أو تدويل"، "هآرتس"، 2002/4/18.
- (9) يوسي بيلين، "اتحاد كبير في مواجهة اليمين"، "هآرتس"، 2002/11/12.
- (10) "هآرتس"، 2002/7/3.
- (11) المصدر نفسه، 2002/11/19.
- (12) "معاريف"، 2002/11/20.
- (13) عوزي برعام، "الخيانة الكبرى"، "معاريف"، 2002/12/12.
- (14) غدعون سامت، "لا يسيرون على الخط الأبيض"، "هآرتس"، 2002/12/11.
- (15) *The Jerusalem Post*, November 6, 2002.
- (16) "يديعوت أحرونوت"، 2002/11/15.
- (17) "معاريف"، 2002/12/16.
- (18) موقع حزب العمل في الإنترنت: <http://www.avoda.org.il>

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>